Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

دور المتغير المذهبي في العلاقات السعودية-الإيرانية (2003-2017)

The Role of Sectarian Factor in Saudi-Iranian Relations (2003-2017)

بن ميهوب نسرين Benmihoub Nesrine
جامعة الجزائر 3- University of Algiers 3
benmihoub.nesrine@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام : 2020-05-01 تاريخ القبول : 2020-06-27

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس مدى تأثير المتغيّر المذهبي في العلاقات السعودية-الإيرانية، من أجل معرفة طبيعة التنافس السعودي-الإيراني في منطقة "الشرق الأوسط". حيث تعدّ المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية من أهم الفواعل الإقليمية في هذه المنطقة، نظرا لما تتمتّع به كل دولة من مقومات جيوسياسية وجيوإستراتيجية. ورغم وجود مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في العلاقات بينهما، إلاّ أنّه غالبا ما يتمّ التركيز من قبل بعض المحلّلين على العامل المذهبي كمتغير رئيسي في إطار التنافس السعودي-الإيراني، في المقابل تتّفق بعض الدراسات على أنّ المصلحة والأمن القومي هما الهدف الأساسي. تركّز هذه الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2003 والتي تمثل الاحتلال الأمريكي للعراق، إلى سنة 2017 وهو تاريخ تولي الرئيس دونالد ترامب الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وبعد دراسة الفرضيات المطروحة توصّلت الدّراسة إلى نتيجة مفادها أنّ كلا الدّولتين توظّف المذهب من أجل تحقيق مصالح إستراتيجية.

كلمات مفتاحية: السياسة الخارجية ، المذهب، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، المملكة العربية السعودية، الجيوسياسية، التحالف، الصراع.

Abstract:

This study aims to attempt to measure the impact of sectarian variable on the relations between Saudi Arabia and Iran, in order to understand the nature of the two states' competition in the "Middle East". Where the Kingdom of Saudi Arabia and the Islamic Republic of Iran are two of the most important regional Actors, given by the geopolitical and geostrategic elements. Despite the presence of a group of internal and external factors affecting their relations, some analysts often focus on the sectarian factor as a main variable in the framework of the Saudi-Iranian competition, on the other hand, some studies agree that the interest and national security are the basic objectives. Accordingly, this study focuses on the period from 2003, which represents the U.S occupation of Iraq, to 2017, when President Donald J. Trump took office in the United States of America.

After examining the hypotheses put forward the study reached the conclusion that both countries employ the doctrine to achieve strategic interests .

Keywords: Foreign Policy; sectarian factor; the Islamic Republic of Iran; Saudi Arabia; geopolitic; Coalition; conflict.

. مقدمة:

تتحكم العديد من المحددات الداخلية والخارجية في سياسة الدولة الخارجية، وترتبط درجة تأثير هذه المحددات -من دولة إلى أخرى- بخصوصيات معينة، سواء كانت مادية (الموقع الجغرافي، القوة الاقتصادية، التركيبة السكانية)، أو قيمية (العامل الديني).

وبالحديث عن العامل القيمي، نجد أنّ البعد الديني أصبح مكوّنا رئيسيا في السياسة الخارجية للعديد من الدول، وعاملا مهما في تحليل العلاقات الدولية. خاصة فيما يرتبط بمنطقة "الشرق الأوسط" التي تتواجد فيها أكبر عدد من الدول التي تتبنى الدين في دساتيرها كمنهج أساسي في تسيير الشؤون الداخلية والخارجية، ومصدر من مصادر التشريع القانوني، ومصدرا للشرعية السياسية وتوحيد الهويّة الوطنية، وتعدّ المملكة العربية السعودية والجمهورية الإيرانية الإسلامية أبرز مثال على ذلك. إلاّ أنّ كل دولة تتبنى مذهبا رسميا مخالفا لنظيرتها، حيث تدين السعودية -على غرار باقي دول الخليج العربية- بالإسلام السني، فيما اتّخذت إيران المذهب الشيعي مذهبا للدولة.

في هذا السياق، ونتيجة لتوظيف الدولتين للخطاب الديني في العديد من القضايا الإقليمية، واعتماد سياسة إقليمية تقوم على التحالف مع القوى غير الوطنية ذات التّوجه المذهبي نفسه في مراحل معيّنة، وفي ظل تميّز العلاقات بين الدولتين بالتنافس منذ نشأتها، واتّجاهها في تصاعد مستمر نحو التّوتّر والصراع، نتيجة وجود مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية لكل دولة تجاه نظيرتها من جهة، وتجاه القضايا الإقليمية من جهة أخرى، اكتسبت العلاقات السعودية-الإيرانية أهمية كبيرة في الدراسات الدّولية، وفي هذا الإطار عكف العديد من الباحثين على غرار المتخصص في الدراسات الإسلامية **جوم فلاكر Jaume Flaquer** على القول بأنّ الصراع السياسي السعودي-الإيراني هو امتداد للصّراع التاريخي المذهبي بين شيعة علي والسنة منذ القرن السابع ميلادي، ويعني هذا تلخيص الصراع الإقليمي بين الدولتين في إطار "الصراع المذهبي". بينما تؤكّد بعض الدراسات على أنّ المحرّك الأساسي للتنافس الإقليمي السعودي-الإيراني يتمثّل في تحقيق المصلحة والأمن القومي لكل دولة.

بناء على ما سبق، تنطلق هذه الدراسة من طرح الإشكالية الآتية:

- ✓ **ما هو مستوى تأثير المتغير المذهبي في الصراع السعودي-الإيراني؟**

وكإجابة مؤقتة حاولت الدراسة **اختبار فرضية** مفادها **أنّ العلاقات السعودية الإيرانية تحرّكها دوافع جيو-سياسية بينما يُوَظَّفُ المتغير المذهبي لتحقيق أهداف إستراتيجية.**

وتقوم الدراسة على توظيف المنهج التاريخي في تتبّع التطوّر التاريخي للعلاقات بين الدولتين، الذي يساهم بدوره في تحديد إدراك كل دولة لنظيرتها وتقفّي أثر المحدّدات الأكثر تأثيرا منذ نشأة العلاقات بين السعودية وإيران، مع التركيز على الفترة الممتدة من سنة 2003 التي تمثل الاحتلال الأمريكي للعراق إلى غاية العام 2017 الذي تولى فيه دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة وتم خلاله تنصيب محمد بن سلمان وليا للعهد في المملكة العربية السعودية. كما تمّ الاعتماد على النظرية البنائية في تحليل دور الهوية والدين في تشكيل السياسة الخارجية لكل من إيران والسعودية تجاه بعضهما، وكذلك النظرية الواقعية عند مناقشة أثر سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط على السلوك السياسي الخارجي للدولتين في المنطقة والذي يجعل العلاقات تحدّد وفقا لمتغيري المصلحة والقوة من أجل البقاء كفاعل أساسي في المنطقة، ووفقا للتفاعلات في إطار البنية الإقليمية والدولية ذات الطبيعة الفوضوية.

2. دور البعد الديني في العلاقات الدولية.

يستدعي البحث في دور المتغير المذهبي في العلاقات السعودية-الإيرانية، تحديد الإطار المفاهيمي والنّظري للدّراسة، من خلال معرفة مفهوم الدّين ثم تطور وظيفته في تحديد التفاعلات الدّولية والسياسة الخارجية للدّول، باعتبار أنّ المذهب هو جزء من الدّين، كما يتطرّق هذا الجزء إلى البعد الديني من منظور النّظريات الأساسية في العلاقات الدّولية.

1.2 مفهوم الدّين وتطور دوره في العلاقات الدّولية.

يواجه تقديم تعريف محدد لمصطلح "الدين" بعض الصعوبات كغيره من مصطلحات العلوم الاجتماعية، نتيجة اختلاف الرؤى والنظريات والخلفيات الفلسفية التي قامت بمحاولة تفسير ماهية الدين ودوره في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

ففي اللغة العربية تُشْتَقُ كلمة الدّين من الفعل دَانَ، يقال: دَانَ دِينًا ودِيَانَةً، أي خضع وذل وأطاع، وهو اسم لكل ما يَتَدَيَّنُ به الإنسان[1]. كما يُعرَّف في قاموس أوكسفورد Oxford بأنّه: "الاعتقاد والتسليم بوجود قدرة متحكمة فوق بشرية[2]".

بالإضافة، حاول العديد من المفكّرين في مجال العلوم الاجتماعية تعريف الدّين على غرار **إميل دوركايم (Emile Durkheim)** (1858-

1917) الذي يرى أنّه نظام موحّد من الاعتقادات والأعمال المتعلّقة بالأشياء المقدّسة، اعتقادات وأعمال تضمّ أبناءها في وحدة معنوية واحدة تسمّى الملة[3]. وعلى هذا الأساس حدّد **دوركايم** وظيفتين أساسيتين للدّين، أولاهما تجميع الناس وخلق التّضامن الاجتماعي، وثانيهما منح المتدينين وسيلة لإدراك العالم ورؤيته[4].

وعليه، نتيجة لعدم توفّر تعريف جامع للدّين وتعدّد العناصر المكوّنة لهذا المصطلح، وبروز الاختلاف بين ما هو "دين" وما هو "دينيٌّ". تمّ اعتماد التعريف الإجرائي للدين في إطار العلاقات الدولية الذي قدّمه **عصام عبد الشافي**، بأنّه "***كل ما تعتنقه الفواعل التي تقوم عليها العلاقات رسمية أو غير رسمية، وتؤمن به من مبادئ وأحكام ومعايير، تضبط ممارستها فكرا وسلوكا، قولا وفعلا، وتحكم توجهاتها، سواء أكانت تلك المبادئ أو الأحكام والمعايير مستمدة من رسالات سماوية، أو من رؤى فلسفية وأيديولوجية، أو موروثات ثقافية، أو تاريخية، أو اجتماعية أو توجّهات شخصية.***" بينما يتمثل "الدّينيّ" في كيفية نقل هذه المعتنقات إلى الواقع الفعلي، ممثلا في العمليات والقضايا التي تقوم عليها هذه العلاقات[5].

وما يمكن استنتاجه مما سبق، هو أنّ هذا الاختلاف حول الدّين لا يقتصر على مفهومه وإنّما يمتدّ إلى دوره ووظيفته في السياسة والعلاقات الدّولية على حدّ السواء.

وقد رافق الدّين تطور الحضارة الإنسانية ولعب دورا بارزا في العلاقات الدولية منذ القرن الرابع في عهد الإمبراطورية الرومانية والبيزنطية ثم في فترة العصور الوسطى أين سيطرت السلطة الروحية المتمثلة في الكنيسة على السلطة الزمنية في شخص الملوك والسياسيين، وقد أدّى هذا إلى قرون من الحروب والتّخلف والفوضى انتهت إلى الاتفاق على ضرورة فصل الدّين عن السياسة في إطار الدّولة الوطنية بموجب معاهدة وستفاليا عام 1648. ورغم تحييد الدّين إلا أنّه ظل بمثابة المتغير الكامن في أغلب السياسات الداخلية والخارجية للدّول، وساعد على عودة بروزه وتوظيفه العديد من الأحداث الدّولية خلال فترة الحرب الباردة، وتزايد تأثير الجماعات الدينية مثل حركة طالبان خلال الغزو السوفييتي لأفغانستان في 1979، وبعد نهاية الحرب الباردة وتصاعد دور الدّين في صنع القرار السياسي الأمريكي بعد سيطرة المحافظين الجدد على الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة رئاسة **جورج والكر بوش (George W. Bush)**. وفي منطقة "الشرق الأوسط" كان للثورة الإسلامية الأثر الكبير على علاقة الدين بالدولة، خاصة مع تمكّن القيادة الدينية في إيران من الاستمرار في الحكم، وتبنّيها سياسة معادية للنّظام الغربي، ودعمها للقضية الفلسطينية، مما أجّج مشاعر التعاطف مع النموذج الإيراني.

كما تعدّدت الفواعل وتداخلت التفاعلات بين الدول، وتحوّل الصراع في العلاقات الدولية إلى نمط جديد من الصراعات الإثنية والطائفية بين الجماعات الدينية والعرقية تحت الوطنية، وهو ما صاحبه تصاعد دور الفواعل غير الوطنية في منطقة "الشرق الأوسط" مثل حركة حماس وحزب الله[6]. وتعدّ أحداث 11 سبتمبر 2001 أهم حدث ساهم في عودة الدّين لحقل العلاقات الدّولية، نتيجة سياسة الحرب على الإرهاب التي تبنّتها الولايات المتحدة الأمريكية وتوظيف الدّين في خطابها السياسي، وتصاعد دور الجماعات الإسلامية ذات التّوجه الأصولي المتطرّف في منطقة "الشرق الأوسط."

بناء على ما سبق، ومن خلال رصد أدوار الدين ووظائفه في العلاقات الدولية، يبرز دوره في التعبئة السياسية، وكمصدر من مصادر الشرعية السياسية، وأداة لتبرير الخطاب السياسي والاجتماعي، كما تم استخدامه كأداة للتغييرات السياسية، وتحقيق التوازن السياسي بين الجماعات المختلفة، وأيضا كإطار أيديولوجي، وأداة لبعث الحيوية السياسية والاجتماعية للشعوب في إطار مناهضة التحلل والتفكك والفساد والانهيار، هذا بجانب دوره كحائط صدّ دفاعي في مواجهة نفوذ القوى الخارجية[7].

2.2 البعد الديني في نظريات العلاقات الدولية.

تندرج دراسة الدّين في سياق الجدل النظري حول دول القيم في العلاقات الدّولية، ومن بين أهم الاتجاهات النظرية التي يمكن رصد دور البعد الدّيني في إطارها هي الواقعية والبنائية. يعدّ **كينيث وولتز (Kenneth Waltz)** (1924-2013) **وهانس مورجنثو (Hans Morgenthau)** (1904-1980) من رواد الاتجاه الواقعي الذي يعتمد على الدّولة كوحدة تحليل أساسية وعلى متغيّري المصلحة والقوّة كعاملين رئيسيين في توجيه سياسة الدّول الخارجية وتحديد مسار التفاعلات بينها نتيجة لشعور الخوف والريبة والأنانية المتبادلين في ظل الطبيعة الفوضوية للنظام الدّولي. لذا فإنّ ما يحرّك سلوك الدّول تجاه بعضها هو المصالح المحدّدة بحجم القوة المادية التي تتمثل في المساحة والموقع وعدد السكان والقدرات الاقتصادية والعسكرية إلى جانب السياق الدّولي الذي تتفاعل في إطاره. وعليه فإنّ التنافس حسب الواقعيين هو سمة دائمة من سمات النظام الدولي، وأنّ هدف الوصول إلى الأمن والاستقرار هو ما يحتّم نظام توازن القوى الذي يعدّ نتيجة حتمية لبنيته الفوضوية[8].

ففي ظلّ المفاهيم والأفكار الواقعية لا مكان للأخلاق والقيم السياسية، ومنه فالدّين في إطار هذا الطّرح لا يحدّد العلاقات بين الدّول بقدر ما تفعل المصالح والقوة. ويؤكّد المستشرق والباحث المتخصص في

دراسات الشرق الأوسط **فريدريك هاليداي (Frederick Halliday)** أنّ الدين بذاته، لا يقدّم منظورا أو تحليلا للعلاقات الدولية المعاصرة، كما أنّه لا يعطي تفسيرا لممارسات الشعوب أو الدول، فهو قد يستخدم لصوغ موقف ما، لكنّه بذاته لا يقدّم تفسيرا، فالسؤال ليس عن الكيفية التي تساعدنا فيها منظومة القيم الدينية على تحليل ممارسات دول أو حركات معارضة، بل عن كيفية تعريف تلك الدول والحركات للدين واستعماله لأغراضها الخاصة[9]. ويتّفق هذا مع الطرح الواقعي الذي يرى أنّ المصالح هي التي تحرّك العلاقات الدولية، فإذا ما التقت المصالح يتحقق التعاون، وإذا تناقضت ينشأ الصراع. وهو ما تحاول هذه الدراسة البحث فيه، أي البحث في كيفية توظيف السعودية وإيران للدّين والمذهب كوسيلة للتعبئة الداخلية لخدمة أهداف خارجية، وبسط النفوذ الإقليمي في مواجهة الخصم.

ونتيجة لتركيز منظري الواقعية على الأسباب المادية في تحليل سياسات الدول، واجه دارسوا العلاقات الدّولية عجزا نظريا في دراسة المتغيرات الجديدة التي أفرزتها الساحة الدّولية بعد الحرب الباردة مثل الهوية والثقافة وساهمت بدورها في تنامي تأثير الفواعل من غير الدّول ذات الانتماء العرقي أو الإثني أو الطائفي. دفع هذا إلى تركيز الباحثين على القيم في الدراسات الدولية، ومن بين الاتجاهات النظرية التي حاولت تفسير هذه الظواهر المدرسة البنائية التي ترى أنّ السياسة الدّولية هي في الأصل انعكاس لأفكار ومعتقدات يحملها الناس عن العالم، وهي التي تساعد الدّولة على بناء هويتها ودورها في السياسة الدّولية[10]. ويعدّ الدّين واحدا من مكوّنات هوية الدّولة، ومنه تحديد سياستها الخارجية، لأنّ تحديد الهوية يتضمّن تحديد الأنا والآخر، واستنادًا عليه تُبْنَى تصورات الدّولة تجاه ذاتها وتجاه محيطها الإقليمي والدولي، ونظرائها من الدول، لهذا يرى **ألكسندر ويندت (Alexandre Wendt)** أنّ الهوية والمصلحة متلازمان، فالهوية هي أساس الفائدة، وبما أنّ الدول تُحَدِّدُ فائدتها بناء على هويتها، فإنّ دورها الوطني يتعزّز في إطار هذا الطرح[11].

3. تطور العلاقات السعودية الإيرانية (1926-2017).

1.3 العلاقات السعودية الإيرانية في العهد الملكي (1926-1979):

مع بداية القرن العشرين، كانت منطقة الخليج بشِقّيهِ العربي والفارسي ساحة للصراع الدولي، وهو ما ساهم في بروز النزعة الوحدوية لدى بعض القوى المحلية، خاصة بعد تراجع النفوذ العثماني. ففي الجانب الغربي لمنطقة الخليج، كانت أسرة آل سعود من أشهر الفواعل التي حاولت توحيد كل قبائل شبه الجزيرة العربية تحت سلطانها في عهد الأمير **محمد بن سعود** (1710-1765)، بالتحالف مع الشيخ الإمام **محمد بن عبد الوهاب** (1703-1791) مؤسس الحركة الوهابية الإصلاحية. وبعد عدّة محاولات*، تمكن الملك **عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود** (1876-1953) من توحيد (أقاليم الحجاز ونجد وملحقاتها) في العام 1921، ثم إعلان قيام دولة المملكة العربية السعودية في 23 سبتمبر 1932[12].

في هذه الأثناء، برز في بلاد فارس القائد العسكري **رضا بهلوي** (1878-1944) الذي وصل للحكم سنة 1921 عن طريق انقلاب عسكري على الملك القاجاري -الذي كانت إيران تعاني خلال عهده من عدم الاستقرار الداخلي- لِيُنَصَّبَ إمبراطورًا على إيران سنة 1926. ورغم التّوجه القومي الذي تبنّاه الشاه إلا أنّه لم يتمكن من كبح التّدخل الأجنبي في إيران، الذي عانت منه منذ الاحتلال الأنجلو-سوفييتي في العام 1907، ثم جاء الانقلاب الدستوري بقيادة **محمد مصدق** (1882-1967) سنة 1941 والذي تم تنحيته سنة 1953 وتولّى الحكم ابن الشاه **محمد رضا بهلوي** (1919-1980).

خريطة رقم (01): توضّح الموقع السعودي-الإيراني في الإطار الجيوسياسي لمنطقة الخليج العربي.

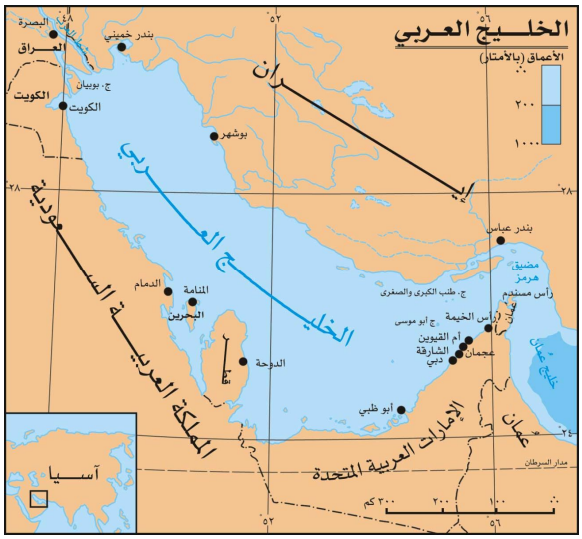

المصدر: https://cutt.ly/wtL9P10

يكشف موجز نشأة الدولتين الحديثتين في إيران والسعودية، أنّه خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين، كان كِلاَ البلدين يخوضان غمار "عملية البناء الوطني[13]". حيث انصب اهتمام صانع القرار في كل دولة على تحقيق الاستقرار الداخلي وفرض السيادة الوطنية على الحدود السياسية في مواجهة القوى الاستعمارية. وفي حين نجحت

المملكة العربية السعودية في ذلك بتبنّيها خط المهادنة مع بريطانيا، واجهت إيران العديد من التّحديات بسبب رفضها للسياسات البريطانية في منطقة الخليج والتي كانت تَعُدُّهَا بأنّها تضعف قوّتها وتَحُدُّ من نفوذها. كما لا يمكن إغفال نقطة هامة مرتبطة باختلاف التّوجهات السياسية الخارجية للدّولتين خلال هذه الفترة لتفاوت الأهمية الإستراتيجية لكل منهما في السياسة الدولية في بداية القرن العشرين. فقد كان ذلك انعكاسا للتباين في بنية وتركيبة النظام السياسي بينهما، فإيران كانت تتمتع بمقومات الدولة الوطنية الحديثة المتماسكة ذات هيكل سياسي واضح المعالم، تلعب فيه الفواعل الوطنية المتعددة كرجال الدين الشيعة (المؤسسة الدينية الرسمية) والبازار (المؤسسة الاقتصادية) والأنتلجنسيا** دورا كبيرا في عملية صنع القرار السياسي. على عكس السعودية أين كانت صياغة السياسات الداخلية والخارجية تقوم على التوازن بين القبيلة والمؤسسة الدينية والمصلحة العليا للدولة في تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي، من خلال التعبئة الشعبية لصالح القرارات والسياسات الملكية بحسب ما تقتضيه مصلحة الحفاظ على استقرار واستمرار نظام الحكم الملكي السعودي.

والجدير بالذكر في هذا السياق، أنّه منذ الاتصال الرسمي بين الدولتين سنة 1929، الذي تُوّجَ بعقد معاهدة صداقة بين الإمبراطورية الإيرانية ومملكة نجد والحجاز و ملحقاتها[14]، التي حدّدت الأسس الأولية لبنية العلاقات الرسمية، فإنّه رغم وجود العديد من المسائل الخلافية بين الطرفين، من أهمّها قضية استقلال البحرين التي كانت إيران تطالب بضمّها، وأزمة احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث (طنب الصغرى، طنب الكبرى، وأبو موسى). إلى جانب حادثة الحاج الإيراني الذي عاقبته السعودية خلال موسم حج 1943 بسبب تجاوزه على الأعراف والآداب الإسلامية، مما أدّى إلى قطع العلاقات بسبق من إيران إلى غاية 1948[15]، إلاّ أنّ العلاقات الثنائية ظلّت تتميّز بالهدوء النسبي من خلال خطاب سياسي معتدل.

أعلنت الولايات المتحدة عن **مبدأ أيزنهاور** عام 1957 بهدف ملء الفراغ الذي خلفه الانسحاب البريطاني-الفرنسي من "المشرق العربي"، والحيلولة دون تمكن القوى الشيوعية الإقليمية لتعويض ذلك الفراغ في ظل الصراعات العربية-العربية والعربية-الإيرانية[16]، ثمّ تجسيد **مبدأ نيكسون** في السبعينات أو كما يصطلح عليه **بسياسة العمودين**، والذي يرتكز على التحالف الإيراني-السعودي للحفاظ على التوازن الإقليمي. في إطار هذه الاستراتيجيات عملت السعودية وإيران بناء على التعاون والتنسيق الإقليمي المشترك على التصدي للمدّ الثوري والقومي في المنطقة الذي قاده الرئيس المصري جمال عبد الناصر.

ولعلّ ما ساهم في استقرار العلاقات هو توفر العديد من عوامل التشابه بين الدولتين خلال هذه الفترة، من حيث التشابه في طبيعة النظام السياسي الملكي، والتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، ماعدا بروز عامل اختلاف جديد يتمحور حول **أمن الخليج** الذي أفرزه الانسحاب البريطاني من منطقة "الشرق الأوسط" سنة 1971.

وبلغت العلاقات السعودية-الإيرانية أوجها في فترة الستينات ومعظم السبعينات في عهد الملك **فيصل بن عبد العزيز آل سعود** (1906-1975) ثم الملك **خالد بن عبد العزيز آل سعود** (1912-1982) والشاه **محمد رضا بهلوي**، الذين عملوا من أجل عقد قمة إسلامية في المغرب عام 1969، أنشئت على أثرها منظمة المؤتمر الإسلامي، فقد شكّل العمل الإسلامي المشترك، الذي حرص الملك فيصل على تعزيزه، أول عناصر الالتقاء الذي أعطى العلاقات السعودية-الإيرانية طابعها المميّز وساهم في توثيقها، حيث أسفرت هذه العلاقات الودّية عن عقد اتفاقيات ثنائية بين البلدين منها الاتفاقية الثقافية عام 1967، واتفاقية تحديد حدود المياه الإقليمية للبلدين عام 1968، والاتفاقية التجارية عام 1972[17].

لا يمكن إغفال جزئية هامة في مسار العلاقات السعودية الإيرانية والمتعلقة بمتغير "النفط" كعامل رئيسي في تحديد سياسة الدول النفطية والمنطقة والاقتصاد العالمي ككل، ففي خضم الصراع بين الدول المصدرة للنفط وبين الشركات البترولية الكبرى برز مشروع تأسيس منظمة تحمي حقوق الفئة الأولى في ثروتها النفطية، ومنه انبثقت منظمة الأوبك (منظمة الدّول المصدّرة للنفط) OPEC في 14 سبتمبر 1960، بهدف توحيد السياسات النفطية المتعلقة بالإنتاج والتصدير لمواجهة السياسات التعسفية للشركات البترولية. لكن في إطار العلاقات بين السعودية وإيران كثيرا ما كانت أسعار النفط توظّف من قبل السعودية خدمة للمصالح السياسية، خاصة وأنّها تملك موقع المنتج المرجّح لكونها تتبوأ المركز الأول للدول المنتجة للنفط في منظمة الأوبك والمركز الثاني عالميا.

يمكن توصيف العلاقات السعودية-الإيرانية خلال هذه الفترة، بأنّها قامت في الغالب على مزيج من التنسيق والتحالف والتقارب من جهة، والشك المتبادل والترقب الحذر من جهة أخرى، وهذا انعكاس لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة "الشرق الأوسط"، حيث شكّلت الدولتان – نظرا لمعطيات جيوسياسية وجيواستراتيجية – قاعدة متقدمة لتجسيد السياسة الأمريكية في المنطقة في ظل الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفييتي، خاصة بعد عودة الحكم في إيران للأسرة الپهلوية عام 1953 كما ذكر سابقا، وانفتاح المملكة العربية السعودية خارجيا بعد ازدهار تجارتها النفطية.

مما يمكن استنتاجه من خلال التطور الاستثنائي الذي عرفته العلاقات السعودية-الإيرانية خاصة خلال فترة حكم الملك فيصل للسعودية، هو أنّ التعاون الذي غلب على العلاقات بين الدولتين لم يكن يعني إنهاء جميع الخلافات، فالتنافس الإقليمي ظل قائما بسبب عدة قضايا خلافية كما سبق الذكر. ولعلّ القضية الأكبر التي لا تزال محل خلاف إلى غاية اليوم تتعلق باختلاف المنظور الأمني، فإيران ترى أنّ تحقيق الأمن لا يتم إلا بتحالف الدول المطلة على الخليج دون أي تدخّل أجنبي، في حين تعتقد السعودية عكس ذلك، وهو ما أفرز سباقا محموما للتّسلح بين الدولتين في نهاية القرن العشرين.

2.3 العلاقات السعودية-الإيرانية منذ الثورة الإسلامية الإيرانية (1979-2017):

مثّلت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 بقيادة آية الله الخميني مرحلة فاصلة في التاريخ الإيراني الحديث وتاريخ منطقة الخليج. إذ أثّرت في مركز إيران الإقليمي والعالمي، ونمط علاقاتها مع دول الجوار والقوى العالمية الكبرى[18]. لتكون بذلك نقطة التحول الأولى في العلاقات السعودية-الإيرانية، حيث كانت البداية للتوتر الجدي والحاسم بين الدولتين، الذي نتج عنه تغيرات جذرية حدثت على مستوى طبيعة النظام السياسي الإيراني وتركيبته وتوجهاته الفكرية والسياسية. هذه التغيرات وسّعت من نطاق التباين بين السعودية وإيران وشكّلت مصادر جديدة للتنافس الإقليمي. أولا، بروز الاختلاف في منطلقات الفكر السياسي للدولة، وثانيا توسع دائرة الاختلاف في الرؤية الإقليمية والدولية. خاصة أنّ صانع القرار الإيراني الجديد أسّس لنظام تيوقراطي في إطار الجمهورية الإسلامية الإيرانية، معادي للأنظمة الملكية الوراثية والمتحالفة مع الغرب، حسب المنظور الإيراني وبناءً على المفاهيم التي أرساها "**الإمام" مصطفى الموسوي الخميني** (1902-1989)، والمتمثلة في (الحكومة الإسلامية والحياد والأممية) -وفقا لما ذكره عطا الله زايد الزايد في كتابه حول العلاقات السعودية-الإيرانية- والتي تشكل في الوقت ذاته عناصر أساسية مؤثرة في صنع القرار السياسي الخارجي[19]، وتبنّت مبدأ تصدير الثورة الإسلامية خارج حدود إيران. حيث أثار هذا التّحول مخاوف السعودية وأحيى قضية التنافس على الزعامة في العالم الإسلامي بين قطبين متناقضين من حيث العقيدة المذهبية والسياسية.

تتالت الأحداث التي أبرزت حجم التباعد بين السعودية وإيران من حيث الاستراتيجيات والأهداف الإقليمية، فقد شكل التوجّه الثوري الإسلامي الشيعي ووصول التيار الإسلامي في إيران إلى الحكم، عاملا محفّزا للشيعة في الدول العربية، وبشكل خاص شيعة المنطقة الشرقية في السعودية، الذين استجاب بعضهم لنداءات **الإمام الخميني** الهادفة لإسقاط النظام السعودي في إطار سياسة تصدير الثورة حسب الطرح الخميني. فقامت إثر ذلك انتفاضة المنطقة الشرقية في 25 نوفمبر 1979، والتي عُرِفَتْ بأحداث محرم 1400[20]، والتي تزامنت مع أحداث الحرم المكي، أين قام مجموعة من المتطرفين بالاستيلاء على الحرم المكي لكن تمكنت القوات السعودية بالتعاون مع خبراء أجانب من السيطرة على الوضع وإنهاء الأزمة. والغرض من ذكر هذه الحادثة هو التشديد على أثر الثورة الإسلامية في إيران على تصاعد دور التيار الإسلامي الأصولي في المنطقة العربية عامة والسعودية خاصة، مع ضرورة الاعتراف أنّ هذا التيار كان موجودا في الأصل وظهر كردة فعل عن الانفتاح الذي شهدته الدول العربية والخليجية على وجه الخصوص بفضل الثورة النفطية، لكنّه جعل الثورة الإيرانية نموذجا محفّزا للمشاركة العلنية في العمل السياسي رغم الاختلاف المذهبي. ولعلّ ذلك من بين الأسباب الرئيسية التي زادت من تخوف السعودية من أثر التوّجه الجديد للنظام الإيراني على مكانتها ووجودها ودورها الإقليمي.

لم تكن هذه المخاوف مجرد شك وريبة، وإنّما هي نابعة من إصرار إيران على سياسة تصدير الثورة ومحاولتها تسييس الشعائر الدينية، ويمكن الاستدلال على هذا بالمظاهرات التي قادها حجاج شيعة أثناء تأدية شعائر الحج في 1987، رافعين شعارات الثورة الإسلامية والتي أدّت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين حتى عام 1990.

وبعد سنة من تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية نشبت الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988) التي تأرجح فيها الموقف السعودي بين الحياد في السنوات الأولى وبين دعم العراق عسكريا وماليا بهدف إضعاف إيران والحدّ من نفوذها الإقليمي، خاصة بعد قطع العلاقات نتيجة إصرار إيران على توظيف الدين لنشر ثورتها وتوسيع نفوذها، وقصف إيران لميناء الفاو، فقد أغرقت السعودية السوق الدولية بالنفط وهو ما أدّى إلى انخفاض الأسعار وأضر بالاقتصاد الإيراني. سعت السعودية من خلال هذه السياسة إلى الحفاظ على ميزان القوى الإقليمي الذي يضمن لها مكانتها، ويُبْقِي على العراق حاجزا رادعا ضدّ إيران.

لكن الغزو العراقي للكويت في 2 أوت 1990، وحرب الخليج الثانية سنة 1991، التي شنّ فيها التّحالف الدّولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضربة جوية على العراق، قلبا المعادلة، فقد اتّفق فيها السعودية وإيران من حيث رفض الاحتلال العراقي للكويت. ورغم تطابق موقف البلدين النابع من الإدراك بوجود تهديد مشترك، إلاّ أنّ الخلاف حدث على مستوى عدم قبول إيران لأيّ تدخّل أجنبي في حلّ الأزمة، بناء على رفضها لأي تواجد عسكري أجنبي في منطقة الخليج، والذي تعدّه إيران تهديدا مباشرا لأمنها ومصالحها. وعليه برز من جديد محور الخلاف بين إيران والسعودية والذي يتمثّل في المنظور الإستراتيجي لأمن الخليج بعد اختلال ميزان القوى الإقليمي الخليجي بتراجع القوة العراقية المنهكة من التّدخل الأجنبي.

وقد تزامنت نهاية هذه الحرب مع نهاية مرحلة الجمهورية الأولى في إيران بوفاة **الإمام الخميني** المرشد الأعلى للثورة، حيث بدء عهد جديد في إيران بقيادة الإصلاحيين بعد انتخاب الرئيس **هاشمي رفسنجاني** في

1989، ثم الرئيس **محمد خاتمي** سنة 1997. وقد انعكس هذا إيجابا على العلاقات الخارجية لإيران، خاصة العلاقات الإيرانية-السعودية، من خلال تغيير الخطاب السياسي المتبادل بين الدولتين إلى الاعتراف بالآخر وتغليب لغة الحوار والتعاون، وشهدت هذه الفترة زخما في عدد الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات، حيث سُجِّلَتْ 10 زيارات رفيعة المستوى من الجانبين في ظرف 4 سنوات (1997-2001). هذا إلى جانب التعاون في العديد من المجالات الثقافية والتجارية. كما قامت سفن حربية إيرانية في شهر مارس 1999 بزيارة بروتوكولية إلى الموانئ السعودية كرمز للصداقة بين البلدين[21]. وقد أثمر هذا التعاون عقد اتفاقية أمنية سعودية-إيرانية في أفريل 2001.

وفي إطار الحرب على الإرهاب التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، أصبح التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة وعلى حدود إيران الغربية والشمالية يشكّل هاجزا أمنيا لديها، خاصة بعد إعلان الرئيس الأمريكي **جورج بوش الإبن** أنّ إيران جزء من "محور الشّر"، واعتماد إدارته سياسة الضربة الإستباقية وتجسيدها بشنّ الحرب على أفغانستان في 7 أكتوبر 2001 ثم العراق يوم 19 مارس 2003. في الجانب الآخر، واجهت السعودية حملة إعلامية أمريكية شرسة واتّهامات بضلوعها في دعم الإرهاب وكونها مصدرا للإرهاب الإسلامي. وعليه شكّلت السياسة الأمريكية تجاه إيران والسعودية عامل تقارب، أو يمكن وصفه بأنّه تحالف حَذِر مؤقّت فرضه مرة ثانية الشعور بالتهديد الخارجي المشترك.

ممّا سبق، يمكن القول أنّ هذه المرحلة تأرجحت بين التّوتّر والتّعاون، وقد خضع هذا المسار غير المستقر لمتغيرات داخلية متعلقة بطبيعة صانع القرار السياسي وتغيّر التّوجه السياسي في إيران بين المحافظين الذين يمثّلون التيار السياسي المناصر لأفكار الخميني والثورة الإسلامية والإصلاحيين بقيادة **خاتمي**، ذوو التوجه المعتدل والمنادون بترسيخ الديمقراطية والحرية والدعوة إلى التحديث الاقتصادي وتوسيع مجال المشاركة السياسية والمجتمع المدني. في المقابل، عملت السعودية على تأسيس علاقات متوازنة مع إيران انطلاقا من هدف الحفاظ على الوضع القائم لضمان الاستقرار الإقليمي. هذا إلى جانب متغيّرات إقليمية ودولية مرتبطة بسياسات القوى الكبرى في المنطقة والأزمات التي مرّت بها المنطقة. وبغضّ النظر عن السبب أو العامل، داخلي كان أم خارجي، فإنّ المتغيّر المذهبي ظلّ دائما متغيّرا تابعا لمتغيّرات أخرى وضئيل التأثير. فقد سمحت مرحلة التقارب من العام 1990 إلى 2003 ببداية تبلور صورة جديدة لـ "إيران ما بعد الثورة" في إدراك صانع القرار السياسي في السعودية ودول الخليج العربية. لكن هذه الرؤية ضَعُفَتْ أمام التهديد الذي واجه النفوذ السعودي بعد انهيار الدولة في العراق.

يمكن القول أنّ سقوط النظام العراقي في 2003 إثر الاحتلال الأمريكي والذي أحدث خللا في ميزان القوى الإقليمي الذي كان سائدا طيلة القرن العشرين، كان نقطة البداية في دخول المنطقة ضمن مسار الفوضى والفراغ الاستراتيجي ووسّع فجوات الاختراق من قبل القوى الخارجية الإقليمية والدولية. فقد شهدت المنطقة منذ ذلك الحين مرحلة غير مسبوقة من الانفراط الأمني وتصاعد دور الفواعل غير الوطنية والجماعات المسلحة، وبروز قضية "الهوية الفرعية" على حساب الانتماء الوطني. وبإجراء مسح كرونولوجي لأهم الأحداث ما بين سنة 2003 و 2017 يظهر جليا التّغير السريع في الخارطة الجيوسياسية لمنطقة "الشرق الأوسط"، وفي العلاقات السعودية-الإيرانية.

بعد التعاون والتنسيق الذي غلب على العلاقات بين البلدين، فتح سقوط النظام العراقي بابا جديدا للتنافس بينهما، فحتى إن اعتبر انهيار العراق فرصة للطرفين كونه يمثّل زوال تهديد مشترك لأمنهما الوطني، إلا أنّ الفراغ الاستراتيجي الذي أنتجه أصبح حيّزا جديدا للتنافس الإقليمي، ولضمان موضع نفوذ لكل منهما فقد دعمت إيران والسعودية الفصائل العراقية الشيعية والسّنية المتنافسة. ولعلّ أنّ العامل الآخر الذي أثر سلبا على العلاقات بين الطرفين هو تولي **محمود أحمدي نجاد** الرئاسة في إيران سنة 2005، وإحيائه للخط الثوري الإسلامي في سياسة إيران الداخلية والخارجية. كما أنّ تطورات الملف النووي الإيراني الذي اكتُشِفَ سنة 2002 والعقوبات الأمريكية والأوروبية على إيران منذ 2005، ثم العدوان الإسرائيلي على لبنان في 2006، وحرب غزة في 2008، كلها عوامل وسّعت من حجم ومساحة العداء بين السعودية وإيران، وأفرزت حربا بالوكالة بين الطرفين يدعم فيها كلاهما حلفاءهما الإقليميين من الأنظمة السياسية والفواعل غير الوطنية. وما يمكن ملاحظته أنّ مخرجات هذه الأحداث صبّت كلها في صالح إيران على حساب السعودية، فنجاح حزب الله اللبناني حليف إيران الإقليمي في صدّ العدوان الإسرائيلي بدعم من إيران، ووصول الشيعة إلى السلطة في العراق، ساهم في بروز وتوسع تأثير المكوّن الشيعي في المنطقة، مما منح إيران مصادر وسبل جديدة لتوسيع نفوذها الإقليمي أمام انحسار النّفوذ السعودي.

واستمر توسع النفوذ الإيراني مع الثورات العربية منذ 2011 في ظل استمرارية تحوّل تلك الدّول إلى دول ضعيفة وهشّة وبروز دور الجماعات المتطرفة تحت الوطنية بشكل أكبر. وفي ظل هذه الاختراقات الأمنية والضعف السياسي عملت كل من إيران والسعودية على دعم الأطراف المتصارعة لتوسيع نفوذها على حساب نظيرتها. كما كانت

الدّولتين دائما على طرفي نقيض من التّغيرات في المنطقة، فبينما دعمت إيران الثورات العربية في بدايتها وعدّتها امتدادا لثورتها الإسلامية على ما تَعُدُّهُ "حكومات الطغيان" في كل من مصر (2011) والبحرين (2012) واليمن (2014)، عملت السعودية على قمع الحركات والأحزاب المعارضة في تلك الدّول إما بالمعونات المالية أو الدعم السياسي كما هو الشأن في مصر أو بالتّدخل العسكري المباشر كما هو الحال في البحرين واليمن، أمّا في سوريا –مفتاح الصّراع الأكبر- فقد دعمت إيران النّظام السوري والجيش العربي السوري عسكريا، وموّلت السعودية المعارضة السورية السياسية والمسلحة من أجل إسقاط النّظام بهدف فكّ الارتباط بين التحالف الاستراتيجي الثلاثي (سوريا-إيران-حزب الله) ومنه حصر المدّ الإيراني.

وأهم ما يمكن ملاحظته من خلال دراسة مواقف وسياسات كل من إيران والسعودية تجاه التغيرات الحاصلة في المنطقة على مدى السنوات الفارطة، هو التّطور الذي عرفته سياسة السعودية. ففي البداية كانت السعودية تنظر إلى حالة عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة بأنّها تهديد لها، في حين أنّ إيران وجدت في ذلك فرصة جديدة[22]. لكن هذه السياسة تغيّرت مع تغيّر هرم السلطة في السعودية منذ 2015 بتولي الملك **سلمان بن عبد العزيز** (1935-) الحكم ووصول ولي العهد **محمد بن سلمان** (1985) إلى السلطة، فهذا الأخير تبنّى سياسة هجومية في الجانب الدبلوماسي والعسكري أدّت إلى وضع السعودية أمام معضلة أمنية أكثر تعقيدا.

ما يمكن استنتاجه من خلال هذا العنصر هو أنّ كل من إيران والسعودية يسعيان من خلال الانخراط غير المباشر في الصراعات الإقليمية -خاصّة في العراق، سوريا، واليمن- إلى تأمين نفوذهم الإقليمي بأقل الخسائر الممكنة.

في هذا السياق، يبدو ضروريا البحث في دور الولايات المتحدة في توجيه مسار العلاقات بين إيران والسعودية، فالإدارات الأمريكية المتعاقبة من عهد **دوايت أيزنهاور (Dwight D. Eisenhower)** (1953-1961) **وريتشارد نيكسون (Richard Nixon)** (1969-1974) ثم **جورج بوش الإبن (George W. Bush)** (2001-2009) إلى **باراك أوباما (Barack Obama)** (2009-2017) وبعده الرئيس الحالي **دونالد ترامب (Donald Trump)** (2017-)، كلها عملت على جعل السعودية وإيران قوتي الإرتكاز في سياستها الإقليمية، وهذه القوة تأرجح ميزانها بين الدولتين حسب المصالح والأهداف الأمريكية، فمتى ما صبّ التحالف السعودي-الإيراني في مصلحتها عملت على تكريسه ودعمه، ومتى ما كان التقارب بينهما يعوق تحقيق أهدافها الإقليمية وظّفت إحدى الدّولتين ضدّ الأخرى مع حرص شديد على عدم انحياز ميزان القوى الإقليمي لأحدهما حتى لا تنفرد أي منهما أو أي قوى إقليمية أخرى بالزعامة الإقليمية مما يجعلها مصدر تهديد للوجود الأمريكي في المنطقة. وفي حين أنّ إيران اتّخذت سياسة مستقلة ومعادية في الوقت ذاته للسياسة الأمريكية منذ 1979، فإنّ السعودية حافظت على علاقة التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية رغم فترات البرود التي تخللتها في فترات زمنية مختلفة. وهنا يظهر دور القوى الخارجية الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في تحديد مسار العلاقات السعودية-الإيرانية، مما يرجّح كفّة العامل الخارجي على المتغيّر المذهبي وستحاول الدّراسة إثبات ذلك من خلال العناصر اللاحقة.

4. المحدد الديني في صنع القرار الخارجي السعودي والإيراني بين الهويّة والممارسة.

ارتبطت هوية الدّولة السعودية والإيرانية بالدين كمكوّن أساسي، حيث تشتركان في فرض الدين الإسلامي كنمط تسيير الدولة ككل الدول التيوقراطية، ويقع الاختلاف بينهما في التطبيق والأفكار ونظام الحكم، فالأولى تتبنّى الإسلام السنّي في إطار النظام الملكي، والثانية تنتهج الإسلام الشيعي في إطار نظام جمهوري إسلامي. فالمتفق عليه في هذا الإطار، هو أنّ الدين شكّل جزء أساسيا من عملية بناء واستمرار الدولة وتشكّل الهوية الوطنية في كل من السعودية وإيران. لكن الإشكال المطروح في سياق هذه الدراسة يرتبط بدور الدين أو المذهب –أكثر تحديدا- في تحديد إدراك كل دولة لذاتها ولنظيرتها أي تحديد "الأنا" و"الآخر"، فهل يعدّ المتغيّر المذهبي محدّد أساسي في صنع السياسة الخارجية للسعودية وإيران تجاه بعضهما وتجاه المنطقة؟ أم أنّه وسيلة فقط لتحقيق أهداف محورية جيوسياسية؟

1.4 دور الدين في السياسة الخارجية السعودية والإيرانية:

1.1.4 دور الدّين في السياسة الخارجية السعودية:

يشكّل الإسلام أحد أهمّ أسس ومرتكزات السياسة الخارجية السعودية منذ نشأتها، فقد تأسس النظام السعودي من خلال فكر سياسي يرتكز على الإسلام كعقيدة ونمط حياة، وله تأثير أساسي ومباشر في خيارات السياسة الداخلية والخارجية[23]. ارتكز النظام السعودي في بداية تكوينه على الشرعية الدينية[24]، بناء على التحالف الذي عقده مؤسس الدولة السعودية الأمير **محمد بن سعود** (1710-1765) مع الشيخ **محمد بن عبد الوهاب** (1703-1791) قائد الحركة الإصلاحية الوهابية في 1745، وقد شهد هذا التحالف قوة ومتانة طوال فترة محاولة إرساء أسس الحكم السعودي في شبه الجزيرة العربية حتى الرّبع الثاني من القرن العشرين، أي مع إعلان قيام المملكة العربية السعودية عام 1932. وتختلف الرؤى حول العلاقة بين الدّين والدولة في السعودية، فبينما يرى البعض أنّها علاقة ترابط يصعب فكّها، يرى البعض الآخر أنّ هذه العلاقة تسير وفق منحنى متغير وفق ما تقتضيه المصلحة

الوطنية عبر مراحل مختلفة. إذ ترى **مضاوي الرشيد**[***] بخصوص هذه العلاقة بأنّ الدولة السعودية ليست دولة وهابية ولا تعتمد الوهابية نموذجا مرجعيا لها، بل تستخدمها لأنّها وسيلة ملائمة لتغطية نشاطها السياسي"[25]. وتشير العديد من المؤشرات إلى تراجع وضعف العلاقة بين النظام ورجال الدّين بعد تحقيق وحدة المملكة العربية السعودية، كما يتجسّد ذلك في التّوجه السعودي نحو تعزيز العلاقات مع القوى الغربية، وهو ما يتعارض مع الفكر الوهابي السياسي. وقد ظهر هذا بصفة أكبر من خلال الخطاب السياسي الخارجي للسعودية الذي أصبح براغماتيا أكثر منه أيديولوجيا، خاصة على المستوى العالمي مع تطور الرهانات في القرن الواحد والعشرين وتزايد ارتباطها الاستراتيجي بالولايات المتحدة الأمريكية منذ 1945 إلى يومنا.

يمكن استقراء نمط توظيف الدين لخدمة المصلحة القومية في تغيّر الخطاب السياسي السعودي حول دور الدّين، حيث يتمّ استدعاء الشعور بالانتماء الديني حسب الظرف الداخلي أو الإقليمي، فبالعودة إلى خطاب الملك **عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود** لعام 1930، أشار فيه إلى أنّه "***لا حيد له ولأسرته على إعلاء كلمة الدّين وإعزاز المسلمين***"[26]. كما أنّ السياسات الإقليمية السعودية على مدى سنوات (1932-2015) تعكس هذا التّوجه، فعلى سبيل المثال لا الحصر اعتمدت السعودية على فكرة التضامن الإسلامي لمواجهة المدّ القومي الثوري في المنطقة بقيادة جمال عبد الناصر.

في حين أنّ الخطاب السعودي منذ بداية حكم الملك **سلمان بن عبد العزيز** في 2015 يحاول تجنّب أي صبغة دينية توحي بالتشدّد مع التأكيد على الهوية الإسلامية المعتدلة للمملكة، ويظهر ذلك من التصريحات العديدة لولي العهد محمد بن سلمان، من أبرزها ما جاء بخصوص التّيار المتشدّد في السعودية حيث ذكر في حوار له في الصحيفة الأمريكية "واشنطن بوست" أنّه: "***بذل جهداً جدّياً وعمل جاهداً لإقناع زعماء الدين المحافظين بأن مثل هذه القيود ليست جزءاً من العقيدة الإسلامية***"، ومن بين هذه القيود التي ألغاها ولي العهد السعودي السّماح للمرأة بالقيادة بعد أن كان ذلك محظورا عليها ومحرّما بموجب فتوى صادرة عن هيئة العلماء في السعودية. كما صرّح بأنّ: "***الأفكار المدمّرة دخلت السعودية منذ عام 1979، في إطار مشروع صحوة دينية تزامنا مع قيام الثورة الإسلامية في إيران***" محاولا رمي مسؤولية التّطرف عبر الإقليمي على عاتق إيران، وكذا استمرارية الخلاف السعودي-الإيراني بسبب أيديولوجية صانع القرار الإيراني النابعة من عقيدة مذهبية متطرّفة قائمة على التوسّع والهيمنة وهو ما يسدّ جميع قنوات الحوار حسب ولي العهد، حيث ذكر في حوار آخر له: "***كيف يمكن التفاهم مع نظام لديه قناعة مرسّخة بأنّه قائم على أيديولوجية متطرفة منصوص عليها في دستوره وفي وصيّة الخميني بأنّه يجب عليه السيطرة على مسلمي العالم الإسلامي ونشر المذهب الجعفري الإثني عشري في جميع أنحاء العالم الإسلامي حتى يظهر المهدي المنتظر...***[27]".

من الملاحظ، يسعى ولي العهد من خلال خطابه السياسي إلى تصدير صورة جديدة معتدلة عن المملكة العربية السعودية إلى العالم الخارجي، بطرحه أفكارا جديدة وتبنيه توجّها جديدا في صنع القرار السياسي السعودي يعطي قراءة مختلفة لدور الدين في صنع القرار السياسي، فهو يرى أنّ هذه النّقلة في السياسات السعودية ما هي إلاّ عودة إلى الشّكل الحقيقي للسعودية أي عودة إلى "***الإسلام الوسطي المعتدل المنفتح على العالم وعلى جميع الأديان***[28]" حسب قوله. ولتنفيذ هذه السياسة اعتمد على الاقتصاد بالدّرجة الأولى في تطوير السعودية ومنطقة الشرق الأوسط وفق رؤية 2030 التي طرحها في العام 2016، لتجسيد دولة سعودية متطوّرة وشرق أوسط جديد يصبح "أوروبا الجديدة" وفق ما ذكره في ملتقى مبادرة مستقبل الاستثمار المنعقد في العاصمة الرياض[29].

إلا أنّ سياسته تحمل العديد من التناقضات التي تزيد من تعقيد عملية فهم وتحليل النظام السياسي السعودي، وبالتالي صعوبة تحديد المتغيرات المؤثرة في القرار الخارجي، خاصة تجاه إيران أين يشير تصريحه أعلاه أنّ الصّراع السعودي-الإيراني أنّه صراع عقائدي مذهبي في حين أنّ التّطورات والأحداث على أرض الواقع تثبت غير ذلك.

2.1.4 دور الدين في السياسة الخارجية الإيرانية:

حسب الباحث المتخصص في الشأن الإيراني **برنارد أوركاد (Bernard Hourcad)** فإنّ عملية ترسيم الإسلام الشيعي دينا للدولة في العهد الصفوي شكّلت الهوية الوطنية الجديدة في إيران، حيث أنّها كانت الأساس لجمع الإقليم والشعب والدّين، وبالتّالي مثّلت نهاية عهد الإمبراطورية وبداية عهد "بناء الدّولة"[30]. كما يرى الباحثان **محمد رضا جليلي وتيري كيلنر (Thierry Kellner)** بخصوص العلاقة بين الدّين والدّولة في إيران، أنّ "الشخصية الدّينية للدّولة تمنحها شرعية خاصّة وأداة هامة لإنتاج الانسجام الاجتماعي الذي يعدّ أساسيا لبقائها[31]". وبناء على ذلك، اكتسب رجال الدين الشيعة دورا هاما في صناعة القرار السياسي، وفي التغيّرات والتطوّرات التي حدثت في إيران، بداية من ثورة التبغ، ثم الثورة الدستورية عام 1906 والثورة الإسلامية في إيران سنة 1979. هذه الطبيعة الحركية والثورية للمؤسسة الدينية الشيعية تنبع من عنصر جوهري للخصائص السياسية في المذهب الشيعي يتمثل في معارضة الطغيان الاستبدادي كمعتقد إيماني رئيسي

عند الشيعة الإثني عشرية، وجزء أساسي من تعريفهم الشامل للإمامة[32]، ذلك أنّ معارضة الغزو الثقافي والدّيني مترسّخ في ذهنية الشيعة[33]. ووفقا لنظرية **ولاية الفقيه** التي أرساها قائد الثورة الإيرانية والمرشد الأعلى **الخميني**، أصبح لرجال الدين صلاحيات دستورية أوسع، خاصة المرشد الأعلى الذي يمثّل أعلى مؤسسة وسلطة دينية وسياسية وشعبية[34]. وبموجب الدستور أيضا تُمنَح له صلاحيات تعيين السياسات العامة للدولة بما في ذلك ما يتعلّق بالسياسة الخارجية. إلى جانب هذا فإنّ أهم المؤسسات المؤثرة في السياسة الخارجية، مكوّنة من رجال الدين الشيعة، ومن ضمنها مؤسسة مجلس الخبراء ومجمّع مصلحة تشخيص النظام والحرس الثوري الإيراني.

حيث تتضمّن ديباجة الدستور الإيراني الصادر سنة 1979 والمعدّل في 1989، الإشادة برجال الدين وبالأخص قائد الثورة الإسلامية، وتؤكّد على دورهم في نجاح الثورة وتخليص الشعب الإيراني من "الاستبداد" والهيمنة الاستعمارية، حيث ورد في الفقرة الثانية من نص الديباجة أنّه: "أدرك الضمير الحي للشعب بقيادة المرجع الديني الكبير حضرة آية الله العظمى الإمام الخميني ضرورة التزام مسار النهضة الإسلامية والعقائدية[35]". كما لم يُخْفِ الدستور هدف صانع القرار الإيراني في تصدير الثورة الإسلامية من أجل إقامة حكومة عالمية إسلامية، وهو ما شدّد عليه في خاتمة الديباجة حيث جاء فيها: "لقد أتّم مجلس الخبراء [...]، تدوين هذا الدستور [...]، على أساس الأهداف والدوافع السابق ذكرها، على أمل أن يكون هذا القرن قرن الحكومة العالمية للمستضعفين وهزيمة المستكبرين كافة[36]".

وبالتالي فقد كرّس الدستور الطبيعة الإسلامية للثورة دون حصرها في صبغة طائفية أو مذهبية، كما فتح المجال أمام التعاون مع كافة الحركات الإسلامية دون تمييز قومي أو مذهبي، ويعني هذا تأكيد الدستور الإيراني على المسؤولية الدينية لإيران تجاه كافة المسلمين ودعمها المطلق لكافة المستضعفين في العالم[37]، حسب المفهوم الإيراني. وقد أذعن هذا بظهور منافس للسعودية على مركز الزعامة في العالمي الإسلامي والذي كانت تتفرّد به بحكم إشرافها على الأماكن المقدسة في مكة والمدينة. خاصة وأنّ معظم أدبيات الثورية الإيرانية اتّفقت منذ عام 1979، على تصنيف حكام معظم البلدان الإسلامية مثلهم مثل دول الغرب بأنهم يمارسون الاستكبار ضد شعوبهم، وحثّت هذه الشعوب على التخلّص من حكامها الذين يخدمون حسب الرؤية الإيرانية مصالح أعداء الإسلام[38]. حيث اعتبر **الخميني** أنّ الوحدة الإسلامية هي السبيل الوحيد للاستقلال والاعتماد على الذات، وتحدّث عن وحدة إسلامية تسمح باحتفاظ كل قطر باستقلاله الذاتي وحكومته الخاصة مع تعاون كل هذه الأقطار لمواجهة أعداء الإسلام[39].

كما أشار الخميني إلى خطورة الخلافات المذهبية والعنصرية فيما بين المسلمين، وقد أعاد الخلافات بين السنة والشيعة إلى القوى الاستعمارية التي هدفت -من وراء ذلك- للسيطرة على أراضي المسلمين ونهب ثرواتهم[40].

وعليه يظهر جليا أنّ الدستور الإيراني يستمدّ هذه المواد من الفكر السياسي الشيعي الذي يحدّد بدوره هوية الدولة في إيران. ويؤكّد أنّ الدين عامل مؤثّر في سياسة إيران الخارجية. **لكن هل يعني هذا أنّ المتغيّر الديني أو المذهبي هو الذي يملي ويحدّد السياسة الخارجية لإيران تجاه المنطقة وفي علاقاتها مع السعودية؟**

ما سبق ذكره، يُوحي بأنّ سياسة إيران في المنطقة وخصوصا تجاه السعودية تحرّكها النّزعة الدينية العقائدية والانتماء المذهبي الشيعي، خاصّة وأنّ هذه السياسة ترتكز منذ 2003 على التحالف مع فواعل إقليمية غير وطنية تتبنّى المذهب الشيعي (حزب الله في لبنان، المليشيات الشيعية في العراق، حركة الحوثي في اليمن)، معتمدة في ذلك على ربطها بعلاقات وطيدة ماليا وعسكريا بفيلق القدس والذي يعدّ الفرع الخارجي للحرس الثوري الإيراني. وبالتالي فإنّ هذا يجعل نشاطات إيران في "الشرق الأوسط" تبدو طائفية بطبيعتها حسب الباحث **أفشون أوستوفار (Afshon Ostovar)**[41].

فمن ناحية، تعدّ سياسة إيران الإقليمية القائمة على التحالف مع الفواعل الشيعية في المنطقة، امتدادا لأحد مبادئ الثورة الإيرانية الذي يتركّز في الأيديولوجية المركزية، والذي تعتقد إيران على أساسه أنّها مركز الحركات الإسلامية، مما مكّن لها النّفوذ والقوة والشعور بالولاء لدى الشيعة في الدّول الإسلامية[42]. لكن، الاكتفاء بهذا الجانب من التحليل قد يحجب المنظور الشامل لحقيقة أهداف السياسة الخارجية الإيرانية ومرتكزاتها.

حيث أنّ المصلحة والأمن القومي الإيرانيين ذو أولوية في سياسة إيران الخارجية وهو ما يحاول **أوستوفار** تأكيده من خلال الاستدلال بتنوع علاقات إيران الخارجية مع دول غير مسلمة وغير شيعية (الهند، أرمينيا، الصين، كوريا الشمالية) وعدائها لدول مسلمة (باكستان) وشيعية (أذربيجان)، وكذا علاقاتها بالجماعات الإرهابية كالقاعدة والفواعل غير الوطنية السابق ذكرها، حيث يرى أنّ:

"***علاقة إيران بالفواعل غير الوطنية الشيعية لا تتعلق فقط بالعامل الأيديولوجي، فهذه العلاقات تتعدّى كونها نتاج لعقيدة ثورية في مراحلها الأولى، بل هي الآن ترتبط بدرجة أكبر بالجانب الأمني. فالاتصال مع هذه الفواعل يتيح لإيران الحصول على معلومات استخباراتية، وتسيير عمليات مكافحة التجسس ومكافحة الإرهاب.***

فعلى سبيل المثال، تتيح علاقاتها مع حزب الله الحصول على معلومات استخباراتية حول إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، كما تمنحها العلاقات المتواضعة مع الحوثيين في اليمن فرصة محاصرة السعودية من الجنوب بأقل خسائر ممكنة، كما أنّ التعاون المخطط مع القاعدة في فترة ما بين 1990-2000 ساعدها على تفادي أن تصبح هدفا لهذه المنظمة[43]".

مما سبق، يستنتج أنّ تحالف إيران مع الفواعل الشيعية عبر منطقة "الشرق الأوسط" يهدف إلى كسر عزلتها الإقليمية، وتوسيع دائرة نفوذها، وكسب مركز قوة في مواجهة منافسيها الإقليميين بمن فيهم السعودية.

5. تحليل تقييمي لدور المذهبية في العلاقات السعودية الإيرانية (عامل رئيسي أم وظيفي؟).

بناء على ما تمّ تناوله في العناصر السابقة من الدّراسة، يحاول هذا العنصر تتبّع مدى تأثير الدّين وبصفة أكثر تحديدا المذهب في تكريس سمة التنافس والصراع في العلاقات السعودية-الإيرانية من خلال مقارنتها بتأثير البنية الإقليمية والدّولية الفوضوية.

1.5 أثر السياق الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط على العلاقات السعودية-الإيرانية:

يركّز هذا العنصر من البحث على السياق الإقليمي لمنطقة "الشرق الأوسط" وأهم التغيرات والتحولات التي شهدتها المنطقة منذ 2003، لمحاولة تقديم تحليل موضوعي لأهم العوامل التي تؤثر في العلاقات السعودية الإيرانية. ففهم هذه العلاقات يصعب تحقيقه بمعزل عن التفاعلات الإقليمية ودور القوى الدولية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. **فما هي طبيعة التفاعلات الإقليمية في المنطقة؟ وهل مازالت القوى الدولية تلعب نفس الدور الرئيسي في تحديد مسارات هذه التفاعلات خاصة بعد عام 2011 وما دور البيئة الإقليمية وما أثر القوى الدولية في المنطقة على العلاقات السعودية-الإيرانية؟**

تكتسب منطقة "الشرق الأوسط" مكانة هامة في السياسة الدولية والجيوسياسية العالمية، وضمن هذا الإطار تحظى كل من إيران والسعودية بنصيبها من الأهمية، فالأولى تسيطر على **مضيق هرمز** الذي يمر من خلاله نفط المنطقة ليزود أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، والثانية تعدّ أكبر **مصدر للنفط** باعتبارها مخزن النفط العالمي، هذا إلى جانب مميزات أخرى تتمثل في الجغرافية والموقع والموارد التي تملكها كل دولة منهما. ووقوعها في الخط الجنوبي لروسيا، وبالتالي فإنّ أي تفاعلات داخل هذا الإقليم الجغرافي تكتسب أهمية لدى الدول الكبرى المنخرطة فيه، والتي ترتبط مصالحها به، لذا فالعلاقات السعودية-الإيرانية لها أهمية كبرى في حسابات القوى الدولية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

في هذا الصدد يرى **غريغوري غوس (Gregory Gausse)** أنّ "الشرق الأوسط" يعدّ (فضاء جيوسياسي للأزمات). فمنذ خمسينيات القرن العشرين شهدت هذه المنطقة العديد من الحروب والأزمات، بدء من أزمة السويس (1956)، الحروب العربية-الإسرائيلية (1967، 1973)، الثورة الإسلامية الإيرانية (1979)، الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988)، حرب الخليج الثانية (1990-1991)، أزمة الملف النووي الإيراني (منذ 2002)، الغزو الدولي للعراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية (2003)، الاعتداء الإسرائيلي على لبنان (2006)، الثورات العربية وتداعياتها في ليبيا، وسوريا، واليمن (منذ 2011). حيث ألقت كل أزمة بثقلها على تركيبة النظام الإقليمي وميزان القوى في المنطقة، وعلى دور الدول العربية الكبرى (مصر، سوريا، العراق) في التفاعلات الإقليمية، أين انهار مفهوم "الدولة القائد" بعد فشل "المشروع القومي العربي" وتطبيع مصر لعلاقاتها مع "إسرائيل"، ثم انهيار الدولة في العراق الذي كان يشكل حاجز ردع أمام تدخل القوى الإقليمية غير العربية من بينها إيران، حيث وجدت السعودية نفسها في خط المواجهة مع إيران. وتَبِعَ ذلك تحوّل سوريا إلى دولة ضعيفة هشّة في ظل الحرب الأهلية والدولية التي تدور على أراضيها تحت غطاء الديمقراطية ومحاربة الإرهاب.

هذا الانحسار والتراجع التدريجي لدور القوى العربية الثلاث السابق ذكرها تباعا، قلب ميزان القوى في المنطقة، وأنتج فراغا سياسيا واستراتيجيا سعت الدول الإقليمية الأخرى إلى ملئه، من بينها إيران. وقد كانت نقطة التّحول الكبرى تتمثل في الثورات العربية في عام 2011، التي أفرزت بيئة إقليمية أكثر فوضى واضطرابا، مشحونة بالأزمات والاشتباك الإقليمي بين الدول الإقليمية الرئيسة والقوى الدولية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا السياق الإقليمي تصاعدت حدّة التنافس السعودي-الإيراني. فعلى المستوى الدّولي، استمرّت الولايات المتحدة في العمل على حماية مصالحها في المنطقة عبر تبنّي سياسة التحالفات كآلية لإعادة صياغة التوازنات في المنطقة، وتقليل الأعباء العسكرية والأمنية الأمريكية، وتقليص الانخراط العسكري الأمريكي المباشر في منطقة "الشرق الأوسط"، والتركيز على المنافسة الإستراتيجية مع روسيا والصين[44] في منطقة آسيا-المحيط الهادئ (Asia-Pacific). أمّا على المستوى الإقليمي، فقد تشكّلت شبكة جديدة من التحالفات الإقليمية، تقودها الدّول الرئيسة في المنطقة. من أهمّها: التحالف الرباعي العربي بقيادة السعودية ويضمّ

الإمارات العربية المتّحدة ومصر والبحرين، وتحالف إيران مع وكلائها[45]، من الفواعل الوطنية وغير الوطنية.

2.5 ثنائية المذهب والمصلحة في العلاقات السعودية-الإيرانية.

من خلال عرض السياق الجيوسياسي الذي تنشط فيه التفاعلات السعودية-الإيرانية يمكن القول أنّ إيران والسعودية تسعيان من خلال سياسة التحالفات والحرب عبر الوكلاء الإقليميين الذين تحالفت أو تعاونت معهم الدولتان منذ سنة 2003 حسبما يوضّحه الجدول رقم (01)، إلى توسيع نفوذهما وضمان دور رئيسي في المستقبل القريب والبعيد لمنطقة تخضع حاليا إلى عملية إعادة هيكلة جيوسياسية.

جدول رقم (01): يوضّح شبكة التحالف الإقليمي لكل من السعودية وإيران.

الحلفاء الإقليميون حسب التقسيم الجغرافي	المملكة العربية السعودية	جمهورية إيران الإسلامية
لبنان	الجيش اللبناني/ تحالف 14 مارس/	حزب الله اللبناني/ تحالف 4 مارس
العراق	مجلس الوفاق الوطني/ الجماعات السنية	المجلس الأعلى الإسلامي العراقي/ الميليشيات الشيعية/الحشد الشعبي
سوريا	المعارضة السورية السياسية والمسلحة	النظام السوري بقيادة الرئيس بشار الأسد/ الجيش العربي السوري
اليمن	حكومة الشرعية اليمنية بقيادة منصور عبد ربه هادي	الحوثيون (جماعة أنصار الله)

فالصّراع القائم بين الطرفين هو صراع من أجل المصالح الاقتصادية والقيادة الإقليمية (Regional Leadership) في المنطقة، فكما عبّر المفكر الأمريكي **جون اسبوزيتو** (John Esposito) أنّ الصّراع اليوم هو صراع مصالح وليس صراع حضارات عكس ما يعتقده **صامويل هنتنغتون** (Samuel P. Huntington).

لذا لا يمكن إغفال البيئة الدولية والإقليمية التي تتفاعل في إطارها السعودية وإيران والتركيز فقط على متغيّر "المذهب". فإذا تمّ التسليم بمحورية الدين والمذهب في العلاقات السعودية-الإيرانية، يعني هذا التسليم بالدرجة الأولى بمثالية وأخلاقية ورشادة سياسات كل دولة، وكذا السياسة الخارجية لكل منهما تجاه نظيرتها، ذلك أنّ للقيم في العلاقات بين الدول دور الضابط والمعيار الذي يؤدي إلى السلام بدل الحرب، والتعاون بدل الصراع. لكن درجة التوتر التي وصلت إليها العلاقات بين الدولتين واتساع دائرة التنافس والصراع في منطقة "الشرق الأوسط"، تؤكّد أنّ كل دولة توظّف الدّين في سياستها الإقليمية وخطابها السياسي الخارجي والداخلي، بدرجات متفاوتة، لبسط نفوذها ضدّ نظيرتها، فالدّين هو مكوّن حاضر في تكوين وتركيبة النّظام السياسي في السعودية وإيران، لكن لم يظهر تأثيره كمتغير في الصراع الجيوسياسي بين الطرفين إلاّ بعد الثورة الإسلامية في إيران، كما أنّه حُيّدَ في مرحلة التقارب والتعاون بين الدّولتين في أواخر التسعينات وإلى ما قبل الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003. وهذا يعني أنّ الاختلاف في الانتماء المذهبي ليس هو جوهر الخلاف وإنّما كيفية توظيف هذا الاختلاف لتحقيق أهداف سياسية داخلية وخارجية.

ويمكن الاستدلال على هذا، أنّه في عهد شاه إيران **محمد رضا بهلوي** اتّسمت العلاقات السعودية الإيرانية بالتقارب في إطار **سياسة العمودين**، رغم أنّ الاختلاف في المذهب المُتَبَنَّى من قبل كل منهما كان قائما آنذاك، وإنّما نتج التقارب بينهما في تلك الفترة عن توفّر دافع ثانوي يتعلّق بموجة ثورية كانت تهدّد النظام الملكي القائم في الدولتين، وبدافع رئيسي يتمثّل بتحالفهما ضمن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء النفوذ السوفييتي في المنطقة. وبعد سنوات من الثورة الإسلامية وصعود التّيار الإصلاحي إلى الحكم في العالم 1989 تحسّنت العلاقات بين الدولتين وتميّزت بالتفاهم واعتماد سياسة الحوار وكلّل ذلك بالاتفاقية الأمنية في 2001. لكن بعد الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003، وتسارع الأحداث والتفاعلات في المنطقة وتوسع دائرة الاختراق وتصاعد دور الفواعل تحت الوطنية وتصاعد أزمة الهوية لدى الأقليات الدينية والإثنية في المنطقة، والتغير التدريجي في الخارطة الجيوسياسية للمنطقة خاصة بعد سنة 2011، زاد حجم الخوف والتوجّس لدى مختلف أطراف الصراع في المنطقة، خاصة السعودية

التي أدركت حجم توسع النفوذ الإيراني، وعليه فإنّ المحرّك الأول لسياستها الإقليمية هو الإحساس بالخوف من خسارة مناطق النفوذ التي تخضع لها لصالح ندّتها إيران. ويضاف إلى هذا، دور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، فالسعودية كحليف لهذه الأخيرة، ترى في علاقاتها الجيدة معها وفي التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة ضمانا لأمنها الوطني ضدّ أي تهديد خاصة من قبل إيران، أما إيران فتَعُدُّ ذلك تدخلا خارجيا في شؤون المنطقة وتهديدا لأمنها القومي.

الجدير بالإشارة في هذا السياق هو تغيّر طبيعة العلاقة الثلاثية الأمريكية-السعودية-الإيرانية من علاقة تحالف إلى علاقة عداء بين السعودية والولايات المتحدة من جهة وبين إيران من جهة ثانية، وكذا التغيّر في السياسية الخارجية السعودية من تبنّي سياسة دفاعية تهدف إلى المحافظة على الوضع القائم واستقرار ميزان القوى إلى سياسة هجومية تهدف إلى تغيير الأوضاع بما يحقق أمنها، ويعود هذا إلى التوجّه البراغماتي الذي أرساه ولي العهد السعودي، فإلى جانب التغييرات الداخلية، ولعلّ من أهمّها تغير انتقال السلطة من الشكل الأفقي إلى الشكل العمودي والذي منح سلطة أكبر لولي العهد ذو التوجّه التحديثي نحو فكّ التحالف بين العائلة المالكة ورجال الدين من ناحية، فقد تبنّت السعودية سياسات جعلتها أكثر انخراطا في القضايا الإقليمية سياسيا وعسكريا بهدف تقليص المدّ الإيراني في المنطقة. فمن أجل إخراج اليمن من حيّز النفوذ الإيراني بإضعاف قوة **جماعة أنصار الله** التي اشتهرت باسم "حركة الحوثيين" نسبة لمؤسسها بدر الدين الحوثي والتي تتمركز في شمال اليمن على الحدود المتاخمة للسعودية مما يعدّ تهديدا لها في منطقة تمثلّ عمقها الاستراتيجي، شكّلت هذه الأخيرة التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن في مارس 2015، أعقبه التحالف الإسلامي لمحاربة الإرهاب في ديسمبر من نفس السنة، والحقيقة أنّ السعودية في محاولتها لتحجيم دور الميليشيات الحوثية في اليمن حتّى لا تنمو قوّتها مثلما هو الحال مع حزب الله في لبنان ساهمت في تصاعد دور وتأثير هذه الجماعة وزيادة اعتمادها على إيران عسكريا وماديا على عكس ما كانت تسعى إليه. ويمكن تفسير هذا بالمعضلة الأمنية، فحسب أحد الباحثين فإنّ السعودية كلما حاولت تحقيق مكاسب جديدة وضعت نفسها في مأزق جديد وتلقت خسارة جديدة. فحتى لو أنّ صانع القرار السعودي يدرك أنّ تدخلاته الإقليمية فشلت، فإنّه عالق في المنطق التنافسي للمعضلة الأمنية، فلا هو قادر على الربح ولا قادر على الانسحاب[46].

إن التركيز على التفاعلات داخل النظام "الشرق أوسطي" التي ألقت بظلالها على العلاقات السعودية-الإيرانية، لا يعني إغفال أو نفي دور العوامل الداخلية المتمثلة في الموقع الجغرافي والعقيدة الدينية والفكرية والسياسية والمقومات الاقتصادية والعسكرية التي تمثّل نقاط تباين بين الدولتين. بل الهدف من هذا هو إثبات أنّ المذهب ليس هو العامل الوحيد أو الرئيسي الذي يحرّك التنافس السعودي-الإيراني في منطقة "الشرق الأوسط"، بل هو بعد ثانوي من سياسة كلية، وإذا ما تمت مقارنته بالعامل الاقتصادي أو الأمني، فسترجّح كفة هذين العاملين الأخيرين. ذلك أنّ المصلحة القومية والأمن القومي هما الدافعان والهدف في الوقت ذاته في السياسة الخارجية للدولتين. وبناء على هذا يصبح المذهب عاملا وظيفيا، ومتغيّرا تابعا وليس مستقلا، بحيث يتمّ توظيفه حسب ما تتطلّبه مرحلة من المراحل أو قضية من القضايا الإقليمية، وبالقدر الذي يحقق المصلحة الإستراتيجية. وحتّى بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، فإنّ دعم إيران للميليشيات العراقية الشيعية وإن كان يبدو ظاهرا أنّه نابع من مبدأ ديني ومذهبي، غير أنّ الهدف الأساسي منه هو تعزيز وتوسيع مناطق نفوذها في العراق بعد أن تمكّنت من ملء الفراغ السياسي والاستراتيجي الذي خلفه الانسحاب الأمريكي سنة 2011، وقد منح هذا إيران موطئ قدم جديد في المنطقة وساعدها في تقوية مكانتها كفاعل إقليمي أساسي في حل المشاكل الإقليمية بإشرافها على جبهة الحشد الشعبي لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية. إلى جانب هذا، فدعم إيران للنظام السوري لا يحرّكه الانتماء المذهبي، ففي الأصل يوجد اختلافات عقائدية جوهرية بين الشيعة الإمامية الإثني عشرية التي تتبناها إيران وبين الشيعة العلوية لا يتّسع المقام لذكرها، ولعلّ ما ذكرته الباحثة **بَنَفْشِه كي نوش** في كتابها حول العلاقات السعودية-الإيرانية يؤكّد هذا الطرح، حيث قالت في معرض حديثها:

"وبحسب ما حدّثني به رجل دين كبير كان مسؤولا عن حفظ الإرث الأدبي والديني لآية الله الخميني في إيران، فإنّ إيران لا تعدّ العلويين شيعة حقيقيين، على الرغم من التحالف القائم بين طهران والعلويين في دمشق في السنوات الأخيرة[47]."

وإنّما تسعى إيران للحفاظ على النظام السوري لأنّ سوريا هي الدولة العربية الوحيدة الحليفة لها. ونجاحها في ذلك يعني اتّساع نفوذها من غرب أفغانستان إلى لبنان وهو ما يمنحها موقع قوة في مواجهتها للوجود الأمريكي في المنطقة ويجعل أي خطوة عسكرية تجاهها صعبة التحقيق.

إذن، تؤثّر المحدّدات الداخلية في مسار العلاقات السعودية-الإيرانية. لكن هذه المحدّدات قد تخضع في بعض المراحل لتأثيرات خارجية، حيث ترجّح كفّة سياسات القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. ويلاحظ هنا حجم التداخل والتعقيد بين المحددات الداخلية والخارجية في توجيه العلاقات السعودية-الإيرانية، وهو ما

ينعكس على الطبيعة المعقّدة لهذه العلاقات التي يتداخل فيها ما هو ديني وسياسي واستراتيجي واقتصادي. **وأهم ما يمكن استخلاصه هو أنّ المتغير الديني يعدّ جزءً من هوية الدولة السعودية والإيرانية، لكنّه إذا قورن بباقي المحددّات الرئيسية السياسية والاقتصادية والأمنية المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية والإيرانية فإنّه يعدّ متغيرا تابعا يوظّف لخدمة مصالح جيوسياسية وإستراتيجية**، فكما يقول المفكر الإيراني **علي شريعتي** اختار أصحاب المصلحة إيران لتكون بوتقة لإشعال الصراع بين السّنة والشيعة لخلق معركة تلهي المسلمين عن معركة الإسلام الحقيقية ضدّ الصهيونية وضدّ اغتصاب فلسطين[48]. وكما يؤكّد الكاتب **أحمد مهابة** في كتابه (**إيران بين التاج والعمامة**) على دور الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة النظام الجمهوري الإسلامي في إيران الذي يتبنّى المذهب الشيعي، بهدف إيجاد طرفٍ معادٍ للسّنة، وبالتالي خلق مصدر انقسام دائم في العالم الإسلامي. كما أنّ الخيار الديني هو الخيار الذي توصّل إليه **زبيغنيو بريجنسكي** (**Zbigniew Brzezinski**) (1928-2017) لتغيير الوضع في إيران[49]. ويرى الدكتور **وليد عبد الحي** أنّه تمّ افتراض الخلاف السّني-الشيعي كآلية لمنع العلاقة بين السعودية وإيران[50].

ولعلّ أهم ما يمكن ملاحظته من خلال دراسة دور المتغير المذهبي مقارنة بالمتغيّر الخارجي تحديدا دور الولايات المتحدة الأمريكية يبدو جليا أنّ للسياسة الأمريكية في المنطقة أثر كبير في تحديد مستوى تأثير الاختلاف المذهبي على العلاقات السعودية-الإيرانية، لأنّ السياسة التي تتبنّاها خاصة تجاه الدّولتين محل الدّراسة منذ 2003 ترتبط بأهدافها الإستراتيجية المتمثلة في استمرار تحقيق السيطرة على منابع الطاقة في منطقة "الشرق الأوسط"، وحماية أمن "إسرائيل" ووجودها، واحتواء روسيا والصين وإيران ومنع أي تحالف ثلاثي أو ثنائي بين هذه الدّول. في المقابل، تحرص على الحفاظ على علاقتها بالمملكة العربية السعودية كحليف استراتيجي.

6. خاتمة:

لا يمكن نفي دور المتغير المذهبي في التأثير على العلاقات السعودية-الإيرانية، حيث يظهر ذلك من خلال توظيف المذهب في السياسة الخارجية من طرف كل دولة لتعزيز نفوذها في منطقة "الشرق الأوسط"، والحفاظ على مكانتها كدولة إقليمية رئيسية. لذا يجب الإقرار بأنّ المذهب لا يعدو كونه عاملا ثانويا، فتتبع مسار العلاقات السعودية-الإيرانية منذ نشأتها، ومرورا بأهم المحطات الرئيسية التي شكلت نقاط تحول في طبيعة العلاقات بين الطرفين وفي ميزان القوى في المنطقة ككل، ومن خلال تتبع السلوك السياسي لكل من إيران والسعودية تجاه هذه الأحداث، يلاحظ أنّ كلا الطرفين كان يسعى من خلال انخراطه في الأحداث الإقليمية إلى المحافظة على دوره الإقليمي في أسوء التقديرات، وتوسيع نفوذه على حساب نظيره في أحسن الحالات. وهو ما يقود إلى نتيجة مفادها أنّ الخيارات السياسية الإقليمية للسعودية وإيران هي خيارات عقلانية براجماتية لا خيارات عقائدية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ التنافس السعودي-الإيراني ليس ظاهرة سياسية استثنائية أو معاصرة، بل ارتبطت بالمراحل الأولى من تشكيل الدولة الحديثة في إيران والسعودية. فحتى في ظل العهد الملكي في إيران، أين غلب الطابع القومي على المذهبي في رسم السياسات كانت الأزمات السياسية بين البلدين حاضرة وأدت في الكثير من الأحيان إلى قطع العلاقات الدبلوماسية. وبالتالي، فإنّ الاستناد إلى الانتماء المذهبي في عقد التحالفات مع الفواعل الوطنية وغير-الوطنية في المنطقة، ما هو إلا توظيف للدين من أجل تحقيق أهداف جيوسياسية.

وعليه، لا يمكن إنكار وجود المتغيّر المذهبي كعامل مؤثّر في العلاقات السعودية-الإيرانية، لكن ليس عاملا أو دافعا أساسيا لتحريك هذه العلاقات، ذلك أن هذا المتغيّر يخضع في مستوى وحدّة تأثيره لعوامل أخرى تختلف باختلاف المراحل التي تمرّ بها العلاقات الثنائية والإقليمية والدولية، وبتغيّر التّوجهات الداخلية في هرم السلطة. بالتالي يقود هذا الاستنتاج إلى تسليط الضوء على الدائرة الدولية التي تتفاعل في إطارها العلاقات السعودية-الإيرانية، حيث لا يجب إغفال كون هذه التفاعلات ترتبط في أغلبها بالإستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

بناء على ما تقدّم، توصّلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

- ارتبط الدين بعملية تكوين الدولة وبنائها في كل من السعودية وإيران، وأصبح عاملا أساسيا في تحديد هويتها. لكن تراجع تأثيره مع تطور النظام السياسي والسياسة الخارجية للدولتين وظهور تحدّيات داخلية وخارجية أكثر تعقيدا.
- أسّس الاختلاف في المنطلقات الفكرية للنظرية السياسية التي تحكم السياسة الخارجية السعودية والإيرانية إلى وجود خلاف جذري وجوهري بين الدولتين.
- تمّ توظيف الدين في السياسة الخارجية السعودية والإيرانية من أجل تحقيق المصلحة القومية للدولتين توظيفًا مرحليًا، وهو ما يجعل المذهب متغيرا تابعا للمصلحة التي تمثل المحرّك الأساسي في سياستهما الإقليمية، ومنه تصبح العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية هي الأكثر تأثيرا في صنع القرار الخارجي.
- هناك اختلاف بين نمط السياسة الخارجية السعودية والإيرانية، إذ توظّف إيران منذ 1979 وسائل متعدّدة لتكريس دورها الإقليمي

والدّولي، وتميّزت السياسة السعودية بتوظيف النّفط لفرض نفوذها، إلى جانب اعتماد آلية الدعم السياسي والمالي لحلفائها الإقليميين.

- يعدّ الدور الأمريكي عاملاً أساسيا في تحديد مسار العلاقات السعودية-الإيرانية نتيجة السياسة الأمريكية الهادفة للسيطرة على منطقة "الشرق الأوسط" باعتمادها على وكلائها الإقليميين ضمن إستراتيجية الأحلاف والاصطفاف الإقليمي لتقليل أعبائها العسكرية.

ختامًا، ركّزت هذه الدراسة على تأثير دور المذهب في العلاقات السعودية-الإيرانية، لكن يبقى القول أنّ هناك أبعاد أخرى تحتاج إلى البحث الموسّع مثل البعد الاقتصادي والأمني والخلاف في الرؤية حول القضية الفلسطينية ومسألة الطاقة النووية في "الشرق الأوسط" وكذا طاقة الغاز التي لا تحظى بالكثير من الاهتمام من قبل الباحثين مقارنة بالنفط.

7. قائمة المراجع:

1.7 الوثائق الرسمية:

- معاهدة صداقة بين المملكة الحجازية والنجدية وملحقاتها والمملكة الفارسية، طهران 18 ربيع الأول 1348 الموافق 2 شهر بور 1308، موقع المقاتل، متوفّر على : http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Atrikia51/Saudia3/mol75.doc_cvt.htm تاريخ الاطلاع 2015/05/04.
- الدستور الإيراني الصادر عام 1979، المعدل عام 1989، الجمهورية الإسلامية الإيرانية.
- أمر ملكي رقم 2716، المملكة العربية السعودية، جريدة أم القرى، العدد 406، السنة التاسعة، 23 سبتمبر 1932.

2.7 الكتب:

- أحمد هويدا شوقي أبو العلا، دور الدين في السياسة الخارجية مع التطبيق على السعودية وتركيا، المكتب العربي للمعارف، 2015.
- إلياس جوانيتا وستش بيتر، أساسيات العلاقات الدّولية، ترجمة: محي الدين حميدي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2016.
- الزايد، عطا الله زايد العلاقات السياسية السعودية الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي 1980-2003م، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015.
- السبكي آمال، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906-1979)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999.
- عبد الحسين ياسر، السياسة الخارجية الإيرانية: مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015.
- عبد الشافي عصام، البعد الديني في العلاقات الدولية الماهية والتأثير، مكتبة الاسكندرية، 2014.
- عمروش أحمد راتب وآخرون، موسوعة الأديان الميسّرة، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.
- الكاتب أحمد، الشرعية الدستورية في الأنظمة السياسية الإسلامية المعاصرة. دراسة مقارنة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، مؤسسة الانتشار العربي، 2013.
- مهابة أحمد، إيران بين التاج والعمامة، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، 1989.
- نوش بنفشه كي، العلاقات السعودية-الإيرانية منذ بدايات القرن العشرين حتى اليوم. ترجمة: ابتسام بن خضراء، دار الساقي، 2017.

3.7 المقالات:

- رسلان محمد عبدالله، عودة العلاقات الدبلوماسية السعودية-الإيرانية: مقدماتها .. ونتائجها، مجلد السياسة الدولية، مصر، المجلد 27، العدد 105، يوليو 1991.
- السعدون عبد الرزاق بن خالد، العلاقات السعودية-الإيرانية من التوتر إلى التقارب (1983-2000)، مجلة بحوث دبلوماسية، المملكة العربية السعودية، العدد 11، 2002.
- عبد الناصر وليد محمود، الجذور الفكرية للسياسة الخارجية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، مصر، المجلد 27، العدد 106، أكتوبر 1991.
- عيدان محمد عبد الرحمن يونس، العلاقات الإيرانية-السعودية 1941-1979 (دراسة تأريخية سياسية)، مجلة دراسات إقليمية، العراق، العدد 7، السنة 4، جانفي 2007.

4.7 التقارير:

- عبد الوهاب شادي وآخرون، حالة الإقليم: التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط 2018-2019. التقرير الإستراتيجي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 1، 2019/2018.

5.7 المداخلات:

- مداخلة الدكتور وليد عبد الحي، في الهوامش: محمد رضا بهلوي. وثائقي على قناة الميادين. 2017/11/08. على الساعة 22:00.

6.7 مواقع الأنترنت:

- عبد الرحيم العلم، (2014)، في مفهوم الدين، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث. على الرابط: *http://mominoun.com/articles/111-*الدين-مفهوم-في تاريخ الإطلاع 2019/02/08.
- محمد عز الدين مصطفى حمدان، (2016)، دور الدين في العلاقات الدولية "المنظور الحضاري نموذجاً"، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا. على الرابط: *https://democraticac.de/?p=29171* تاريخ الإطلاع 2018/07/15.
- الشيعة في الخليج الانتشار و النفوذ، (2014)، مركز الخليج العربي للدراسات و البحوث. على الرابط: *www.gulfstudies.info/ar/reports/*تاريخ الإطلاع 2015/05/07
- حوار مع الأمير محمد بن سلمان على قناة العربية، 02 ماي 2017. تاريخ الإطلاع 2019/02/15 على الرّابط: *https://www.youtube.com/watch?v=AZXSa6WZ-dA&t=2s*
- حوار مع سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في مبادرة مستقبل الاستثمار عن مشروع نيوم، 24 أكتوبر 2018، تاريخ الإطلاع 2019/02/15 على الرابط: *https://www.youtube.com/watch?v=wYuDkkx4ICk*
- كلمة سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في مبادرة مستقبل الاستثمار، 24 أكتوبر 2018، تاريخ الإطلاع 2019/02/15 على الرابط: *https://www.youtube.com/watch?v=Dmck4kNGjpg*

7. هوامش:

7.7 المراجع باللغة الأجنبية:

- Oxford Dictionary. English Oxford Living Dictionaries. At: https://en.oxforddictionaries.com/definition/religion Last seen: 03/03/2019 at 22:51.
- Various definitions of religion. At: http://web.pdx.edu/~tothm/religion/Definitions.htm Last seen: 03/03/2019 at 23:09.
- Alikhani Mahdi & Zakerian Mehdi. "Study of Factors Affecting Saudi-Iranian Relations and Conflicts and Their Resulting Behavior Pattern". Journal of Politics and Law. Vol. 9. No. 7, 2016.
- Djalili Mohamed Reza & Kellner Thierry. Histoire de L'Iran Contemporain. Hibr Edition, 2012.
- Hourcade Bernard, Géopolitique de L'Iran, Armand Colin, 2010.
- Marc Lynch. "The New Arab Order, Power and Violence in Today's Middle East". Foreign Affairs. Vol 97. N 5, September/October 2018. At: https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2018-08-13/new-arab-order. Last seen September 14, 2018.
- Ostovar Afshon. Sectarian Dilemmas in Iranian Foreign Policy : When Strategy and Identity Politics Collide. Carnegie Endowment for International Peace, 2016. At : https://carnegieendowment.org/2016/11/30/sectarian-dilemmas-in-iranian-foreign-policy-when-strategy-and-identity-politics-collide-pub-66288 Last seen: 01/03/2019

[1] أحمد راتب عمروش وآخرون، موسوعة الأديان الميسّرة، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص 254.

[2] Oxford Dictionary. English Oxford Living Dictionaries. At: https://en.oxforddictionaries.com/definition/religion Last seen: 03/03/2019 at 22:51.

[3] Various definitions of religion. At : http://web.pdx.edu/~tothm/religion/Definitions.htm Last seen: 03/03/2019 at 23:09.

[4] عبد الرحيم العلم، (2014)، في مفهوم الدين، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث. على الرابط: http://mominoun.com/articles/111-الدين-مفهوم- في تاريخ الإطلاع 2019/02/08.

[5] عصام عبد الشافي، البعد الديني في العلاقات الدولية الماهية والتأثير، مكتبة الاسكندرية، 2014، ص ص 25-26.

[6] محمد عز الدين مصطفى حمدان، (2016)، دور الدين في العلاقات الدولية "المنظور الحضاري نموذجاً"، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا. على الرابط: https://democraticac.de/?p=29171 تاريخ الإطلاع 2018/07/15.

[7] عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص 8.

[8] جوانيتا إلياس وبيتر ستش، أساسيات العلاقات الدّولية، ترجمة: محي الدين حميدي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2016، ص 78.

[9] عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص 25.

[10] جوانيتا إلياس وبيتر ستش، مرجع سابق، ص 164-165.

[11] Mahdi Alikhani & Mehdi Zakerian, Study of Factors Affecting Saudi-Iranian Relations and Conflicts and Their Resulting Behavior Pattern, Journal of Politics and Law, Vol. 9, No. 7, 2016,, P 179.

[*] مَرَّ قيام المملكة العربية السعودية بثلاث مراحل، أولها تأسيس الدولة السعودية الأولى على يد محمد بن سعود في العام 1745، ثم الدولة السعودية الثانية على يد تركي بن عبد الله بن محمد بن سعود وفيصل بن تركي سنة 1824.

[12] أمر ملكي رقم 2716، المملكة العربية السعودية، جريدة أم القرى، العدد 406، السنة التاسعة، 23 سبتمبر 1932.

[13] عبد الرزاق بن خالد السعدون، العلاقات السعودية-الإيرانية من التوتر إلى التقارب (1983-2000)، مجلة بحوث دبلوماسية، المملكة العربية السعودية، العدد 11، 2002، ص 244.

[**] الأنتلجنسيا: يقصد بهذا المصطلح النخبة المثقفة التي تملك قدرا عاليا من الفكر وملكة عقلية لاكتساب المعرفة والعلم.

[14] نص معاهدة صداقة بين المملكة الحجازية و النجدية و ملحقاتها و المملكة الفارسية ، طهران 18 ربيع الأول 1348 الموافق 2 شهر بور1308،موقع المقاتل، متوفّر على : http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Atrikia51/Saudia3/mol75.doc_cvt.htm تاريخ الإطلاع 2015/05/04.

[15] محمد عبد الرحمن يونس عيدان، العلاقات الإيرانية-السعودية 1941-1979 (دراسة تأريخية سياسية)، مجلة دراسات إقليمية، العراق، العدد 7، السنة 4، جانفي 2007، ص 4.

[16] بنفشه كي نوش، العلاقات السعودية-الإيرانية منذ بدايات القرن العشرين حتى اليوم. ترجمة: ابتسام بن خضراء، دار الساقي، 2017، ص 127.

[17] محمد عبدالله رسلان، عودة العلاقات الدبلوماسية السعودية-الإيرانية: مقدماتها .. ونتائجها، مجلد السياسة الدولية، مصر، المجلد 27، العدد 105، يوليو 1991، ص 197.

[18] عطا الله زايد الزايد، العلاقات السياسية السعودية الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي 1980-2003م، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015، ص 127.

[19] عطا الله زايد الزايد، مرجع سابق، ص 137.

[20] الشيعة في الخليج الانتشار و النفوذ، (2014)، مركز الخليج العربي للدراسات و البحوث. على الرابط: www.gulfstudies.info/ar/reports/ تاريخ الإطلاع 2015/05/07

[21] عطا الله زايد الزايد، مرجع سابق، ص 203.

[22] Mahdi Alikhani & Mehdi Zakerian, Op.cit, P. 181.

[23] عطا الله زايد، الزايد. مرجع سابق، ص 69.

[24] أحمد الكاتب، الشرعية الدستورية في الأنظمة السياسية الإسلامية المعاصرة. دراسة مقارنة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، مؤسسة الانتشار العربي، 2013، ص 91.

[***] مضاوي الرشيد: بروفيسور في علم الإجتماع السياسي في كلية لندن للعلوم السياسية، لديها العديد من المقالات والمؤلفات حول المملكة العربية السعودية من بينها: كتاب تاريخ المملكة العربية السعودية (2002) و تراث سلمان: معضلات عصر جديد في المملكة العربية السعودية (2018).

[25] أحمد الكاتب. مرجع سابق، ص 101.

[26] هويدا شوقي أبو العلا أحمد، دور الدين في السياسة الخارجية مع التطبيق على السعودية وتركيا، المكتب العربي للمعارف، 2015، ص 79.

[27] حوار مع الأمير محمد بن سلمان على قناة العربية، 02 ماي 2017. تاريخ الإطلاع 2019/02/15 على الرّابط: https://www.youtube.com/watch?v=AZXSa6WZ-dA&t=2s

[28] حوار مع سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في مبادرة مستقبل الاستثمار عن مشروع نيوم، 24 أكتوبر 2018، تاريخ الإطلاع 2019/02/15 على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=wYuDkkx4ICk

[29] كلمة سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في مبادرة مستقبل الاستثمار، 24 أكتوبر 2018، تاريخ الإطلاع 2019/02/15 على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=Dmck4kNGjpg

[30] Bernard Hourcade, Géopolitique de L'Iran, Armand Colin, 2010, P. 41.

[31] Mohamed Reza Djalili & Thierry Kellner, Histoire de L'Iran Contemporain, Hibr Edition, 2012, P.23.

[32] آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906-1979)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، طبعة 1999، ص 19.

[33] Bernard Hourcad, Op.cit , P. 42.

[34] ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الإيرانية: مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015، ص 41.

[35] الدستور الإيراني الصادر عام 1979، المعدل عام 1989، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الديباجة، الفقرة الثانية، ص 3.

[36] الدستور الإيراني الصادر عام 1979، المعدل عام 1989، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الديباجة، الفقرة السادسة والعشرون، ص 6.

[37] عطا الله زايد الزايد، مرجع سابق، ص 94.

[38] نفس المرجع.

[39] وليد محمود عبد الناصر، الجذور الفكرية للسياسة الخارجية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، مصر، المجلد 27، العدد 106، أكتوبر 1991، ص 139.

[40] نفس المرجع.

[41] Afshon Ostovar. Sectarian Dilemmas in Iranian Foreign Policy : When Strategy and Identity Politics Collide, Carnegie Endowment for International Peace, 2016, P. 7. At: https://carnegieendowment.org/2016/11/30/sectarian-dilemmas-in-iranian-foreign-policy-when-strategy-and-identity-politics-collide-pub-66288

[42] عطا الله زايد الزايد، مرجع سابق، ص ص 130-131.

[43] Afshon Ostovar, Op.cit, P. 8-9 .

[44] شادي عبد الوهاب وآخرون، حالة الإقليم: التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط 2018-2019. التقرير الإستراتيجي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 1، 2019/2018، ص 5.

[45] نفس المرجع، ص 11.

[46] Lynch, Marc, The New Arab Order, Power and Violence in Today's Middle East, Foreign Affairs, Vol 97, N 5, September/October 2018. At: https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2018-08-13/new-arab-order. Last seen September 14, 2018.

[47] بَنَفْشِه كي نوش، مرجع سابق، ص 62.

[48] أحمد مهابة، إيران بين التاج والعمامة، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، 1989، ص 8.

[49] نفس المرجع، ص 255.

[50] مداخلة الدكتور وليد عبد الحي، في الهوامش: محمد رضا بهلوي. وثائقي على قناة الميادين. 2017/11/08. على الساعة 22:00.